السياسة السكانية في العراق واثرها في النمو السكاني له للمدة ١٩٧٧ ــ٢٠٠٧

د. حســـــين عذاب عطشان
كلية الآداب/جامعة القادسية

الخلاصة

هدف البحث الى دراسة السياسة السكانية في العراق ومدى تاثيرها في معدلات النمو السكاني فيه للمدة ١٩٧٧ ــ ٢٠٠٧ ، وقد تم التعريف بمفهوم السياسة السكانية والاتجاه الدولي والعربي نحو الاخذ بها والسياسة السكانية المتبعة في العراق خلال المدة المحددة ، ودراسة معدلات النمو السكاني للمدة نفسها ، وتوضيح مدى اثر تلك السياسة في معدلات النمو .

وقد ظهر ان السياسة السكانية قد تغيرت في العراق من سياسة قائمة على رفع معدل النمو السكاني في المدة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٧ الى سياسة سكانية قائمة على عدم التدخل في ذلك وترك الامر للسكان انفسهم بعد عام ١٩٩٠ ، ونتيجة لذلك انخفض معدل نمو السكان من ١٣، ٣ ٪ للمدة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٧ الى ٠٤ ، ٣ ٪ للمدة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٧ والى ٠٢ ، ٣ ٪ للمدة ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٧ .

وقد تبين ان ظروف العراق السياسية والاقتصادية قد اثرت بشكل كبير في نوع السياسة السكانية المتبعة فيه ، ولم يكن للموارد الطبيعية المتوفرة فيه ومدى امكانية استغلالها اثر في ذلك .

المقدمة

السياسة السكانية هي اجراءات تتخذها الدولة الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلائم مع الموارد المتاحة فيها ، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتختلف رؤى الدول لمؤشراتها الديموغرافية تبعا لسياساتها التنموية واهدافها السياسية ، ويعد النمو السكاني من اهم تلك المؤشرات التي تهتم بها الدول وتعمل جاهدة على تنظيمه .

ونظرا لاهمية السياسة السكانية في تنظيم حياة السكان وتوفير حياة افضل لهم تم اختيارها موضوعا للبحث لاسيما وان العراق قد شهد تقلبات سياسية واقتصادية كثيرة مما اثر بشكل سلبي في مختلف جوانب الحياة فيه .

وتمثلت مشكلة البحث في ان السياسة السكانية في العراق قد تغيرت على مديات قصيرة ، وفي الوقت نفسه ان معدلات نمو السكان مرتفعة فيه ، فما هي اسباب تغيرتلك السياسة؟ وهل تأثرت معدلات النمو السكاني بتلك التغيرات ؟ وهل هناك رؤيا مستقبلية لوضع سياسة سكانية معلنة تأخذ بعين الاعتبارالموازنة بين السكان والموارد المتوفرة وامكانية استغلالها لتوفير حياة افضل ام لا ؟

ويفترض البحث انه لم يكن هناك مبررات اقتصادية واجتماعية لتغير السياسة السكانية في العراق بل كان للمبررات السياسية الاثر الاكبر في ذلك ، وان معدل نمو السكان فيه يتاثر بالتغيرات الحاصلة في السياسةالسكانية .

وقد استعرض البحث الاهتمام الدولي بالسياسة السكانية لاهميتها الكبيرة في تنظيم حياة السكان ، وقد ذكرت اهم المؤتمرات الدولية والعربية التي خصصت لهذا الشأن كون العراق من الدول المشاركة فيها . ثم تطرق البحث الى السياسة السكانية في العراق منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ٢٠٠٧ ومدى تأثير تلك السياسة في معدلات نمو السكان فيه ، واختتم البحث بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها وبعض المقترحات التي تم وضعها .

اولا : مؤتمرات السياسات السكانية :

تختلف الامم والجماعات البشرية في سلوكياتها الديموغرافية تلك السلوكيات التي هي انعكاسا للقيم والتقاليد والاخلاقيات الناتجة عن التفاعل بينها وبين محيطها الجغرافي واحيانا بينها وبين طموحاتها الذاتية التي تتجاوز بها صعوبات المحيط الجغرافي تلك الطموحات التي تتشكل من مركب معقد لاسباب عدة .[٢]

السياسة السكانية هي اجراءات حكومية تتمثل بوضع بقوانين او انظمة او برامج تهدف الى محاولة التاثير في العوامل الثلاثة للتغير السكاني (المواليد ، الوفيات ، الهجرة) كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتهدف الى تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة [٢] . وان التأثير في تلك العوامل الثلاثة ينتج عنه تغير في حجم السكان ، تركيبهم النوعي والعمري ، نموهم ، المرض والوفاة ، التوزيع الجغرافي والهجرة الداخلية والتحضر ، الخصوبة والانجاب ، الاسرة ، الهجرة الدولية [٣] . اذن فهي اجراءات تتخذها الدول الهدف منها تحسين حياة سكانها بما يتلائم مع الموارد المتاحة فيها ، فهي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وقد قامت الامم المتحدة بعقد اولى الملتقيات حول سكان العالم في العامين ١٩٥٤ و ١٩٦٥ بالتعاون مع الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان ، وخلال تلك المدة تزايد عدد العلماء المهتمين بالعواقب السلبية للنمو السكاني السريع ، وقد ساهم تطور الجانب الصحي وسهولة الحصول على الخدمات الصحية في المناطق الاقل نموا في العالم بعد عام ١٩٥٠ الى تقليل معدلات الوفيات بشكل كبير الا ان معدل المواليد ظل مرتفعا ، وكانت نتيجة ذلك زيادة كبيرة في عدد سكان العالم حتى اطلق عليها مايسمى (الانفجار السكاني) فقد ازداد عدد سكان العالم من ٥ ، ٢ مليار نسمة عام ١٩٥٠ الى حوالي ٧ ، ٣ مليار نسمة عام ١٩٧٠ [٤] .

ان هذا النمو المرتفع والمتزايد للسكان الذي من شانه ان يفاقم الفقر ويعرقل مسار التنمية لاسيما في البلدان ذات الموارد المحدودة ، فضلا عن ان المشكلات السكانية التي تتأثر بها بعض الدول لايمكن ان تكون بمعزل عن دول العالم الاخرى . لذا كان التفكير جديا حول وضع سياسات سكانية واضحة لمعالجة قضايا السكان من خلال عقد المؤتمرات الدولية ، ويعد المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤ اول لقاء دولي للسكان اشتركت فيه ١٣٦ دولة لمناقشة المشكلات السكانية ومن اهم القضايا التي نوقشت فيه هي مشكلة النمو السكاني ، اذ دعت الدول المشاركة الى وضع مفاهيم للتحكم بالنمو السكاني [٥].

وفي عام ١٩٨٤ عقد المؤتمر الدولي الثاني للسكان في مدينة مكسيكو ، ثم عقد المؤتمر الثالث عام ١٩٩٤ في القاهرة وكانت تظاهرة دولية كبيرة اذ اشتركت فيه ١٨٣ دولة برعاية الامم المتحدة . ثم تبع ذلك عدة مؤتمرات للامم المتحدة في عقد التسعينات من القرن الماضي مثل المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاكن عام ١٩٩٥ ، والمؤتمر الدولي الرابع حول المرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ ، ثم اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة في حزيران عام ١٩٩٩ والذي خصص لمراجعة مقررات مؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٩٤ [٦] .

ان تلك المؤتمرات ناقشت وبجدية المشكلات السكانية ومن اهمها مشكلة نمو السكان التي تعد المشكلة الرئيسة والتي يمكن من خلال التأثير في عناصر النمو السيطرة على المؤشرات والقضايا السكانية الاخرى . وكان لتلك المؤتمرات نتائج ايجابية في كثير من دول العالم .

وقد ساهمت الدول العربية ومنها العراق في العديد من تلك المؤتمرات واللقاءات سواء الدولية او العربية ، ففي مؤتمر بوخارست عام ١٩٧٤ كانت تونس ومصر من بين ٢٧ دولة لها سياسة سكانية معلنة ، اما في مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ اصبح عدد الدول العربية التي لها سياسة سكانية معلنة خمس دول هي مصر وتونس والمغرب والسودان واليمن .

وقد اظهرت الدول العربية اول اهتماما علنيا لها بالسياسة السكانية في المؤ تمر العربي الاول للسياسات السكانية الذي عقد في الاردن عام ١٩٧٢ وقد اقتصر حضور المؤتمر على الدول العربية الاسيوية ، ثم توسع الاهتمام العربي بهذا الموضوع في ثمانينيات القرن الماضي ، فعقد في عمان عام ١٩٨٤ مؤتمرا عربيا للسكان تحضيرا للمؤتمرالعالمي في مكسيكو في العام نفسه وصدر عن هذا المؤتمر مايسمى باعلان عمان الاول . وقد استمر الاهتمام الرسمي العربي بقضايا السكان وتوج باعلان عمان الثاني عام ١٩٩٣ الذي جاء في اطار التحضير لمؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٩٤ (٧) . فضلا عن المؤتمرات السنوية لعام ٢٠٠١ في عمان و ٢٠٠٢ في دمشق و ٢٠٠٣ في القاهرة و ٢٠٠٤ في الرباط ، وجميع تلك المؤتمرات كانت تؤكد على تنفيذ مقررات مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ (٨) .

ان جميع المؤتمرات كانت تؤكد على ضرورة مشاركة المنظمات المدنية الى جانب المنظمات الحكومية الرسمية في تنفيذ السياسات السكانية والتي اصبحت في مجملها مؤخرا سياسات داعية الى تخفيض معدلات النمو السكاني طالما ان الفرضية القائلة بان التقدم التكنولوجي والابتكارات الزراعية دالة للنمو السكاني اصبحت غير ذات جدوى ، لتحل محلها النظرة المالثوسية التي سيطرة على النقاش الدائر بشأن العلاقة بين السكان والتنمية .

وقد اختلفت الدول العربية في نظرتها الى معدلات النمو السكاني فيها ،وبصورة عامة كانت مواقف هذه الدول حتى مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ ان بلدان شمال افريقيا ذات الحجم السكاني الكبير تؤيد معدلات نمو سكاني اقل مثل تونس ومصر والجزائر والمغرب ، اما البلدان العربية الاسيوية فهي اما ان تكون راضية عن معدلات نمو سكانها مثل لبنان وسوريا والبحرين والامارات او تعدها اقل مما ينبغي مثل العراق والكويت ، ولم يكن للاردن سياسة سكانية صريحة .ومن الجدير بالذكر ان بعض الدول العربية قد غيرت سياستها بعد ذلك ومنها العراق .

وقد انعكست السياسات السكانية للدول العربية على معدلات النمو السكاني فيها ، فقد شهدت تلك المعدلات انخفاضا واضحا في كل من تونس ومصر والجزائر والمغرب اذ بلغت على الترتيب ٨ ،١ ٪ ، ٢ ٪ ، ٢ ،٢ ٪ ، ٩ ،١ ٪ للمدة ١٩٩٣ ـــ ٢٠٠٠ بعد ان كانت لهذه الدول على الترتيب ٢ ،٢ ٪ ، ٤ ،٢ ٪ ، ٨ ،٢ ٪ ، ٥ ،٢ ٪ للمدة ١٩٦٠ ـــ ١٩٩٣ (٩) . وهي دول لها سياسة سكانية معلنة لخفض معدلات النمو السكاني فيها .

ثانيا : السياسة السكانية للعراق وعلاقتها بنمو السكان فيه :

نمو السكان هو نتيجة لتفاعل ثلاثة عناصر هي (المواليد ، الوفيات ، الهجرة) وتتأثر هذه العناصر بمتغيرات عدة تختلف على مستوى المكان والزمان ، ينتج عنها اختلافات في معدلات النمو السكاني ، ومن بين تلك المتغيرات المؤثرة هي السياسة السكانية للدولة .

وغالبا ماتلجأ الدول الى اتباع سياسة سكانية معينة عندما يصبح نمو السكان فيها غير مرغوبا فيه ، فقد يكون مرتفعا او منخفضا وفقا لحساباتها ، وبذلك تقوم باتخاذ عدة اجراءات من شأنها التأثير في عناصر النمو السكاني الثلاثة بالاتجاه الذي تستهدفة .

ويعد العراق من الدول العربية التي شهدت اختلافا في معدلات النمو السكاني منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الوقت الحاضر ، وفقا للتعدادات السكانية الرسمية التي اجريت ابتداءا من عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٩٧ (جدول رقم ـــ ١ ـــ) .

يلاحظ من الجدول ان معدل نمو السكان قد اختلف بشكل ملحوظ بين مدة تعدادية واخرى في التعدادات الاولى حتى عام ١٩٥٧ وقد يفسر ذلك بعدم دقة البيانات انذاك لاسيما وان اغلب تلك التعدادات غير مكتملة وغير شاملة لكل مناطق العراق وقد استكملت ببعض التقديرات، وقد بلغ معدل النمو السكاني ٧٩ ،٢ ٪ للمدة ١٩٤٧ــ ١٩٥٧ ، ارتفع الى ١٠ ،٣ ٪ للمدة ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥.

وفي الوقت نفسة لم تكن للعراق سياسة سكانية معلنة حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي ،وهذا نتيجة طبيعية لما كان يمر به من اوضاع سياسية مرتبكة اثرت سلبا في مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ، فقد كان تحت الاحتلال البريطاني حتى استقلاله في خمسينيات القرن الماضي ، ثم شهد بعد ذلك عدة انقلابات سياسية للسيطرة على الحكم لم

جدول رقم (١)

معدلات نمو السكان في العراق للمدة ١٩٧٧ ـــ ٢٠٠٧

السنة	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو السنوي للسكان (٪) *
١٩٢٧	٢٩٦٨٠٥٤	ـــــ
١٩٣٤	٣٢١٣١٧٤	١، ١٤
١٩٤٧	٤٨١٦١٨٥	٣، ١٦
١٩٥٧	٦٣٣٩٩٦٠	٢، ٧٩
١٩٦٥	٨٠٩٧٢٣٠	٣، ١٠
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٣، ٣٣
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٣ ، ١٣
١٩٩٧	٢٢٠٤٦٢٤٤	٣ ، ٠٤
٢٠٠٧	٢٩٦٨٢٠٨١	٣ ، ٠٢

المصدر :

١ ـــ الجمهورية العراقية، وزارة الداخلية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ .

٢ـ الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٩ ، جداول (٢ / ٤) و (٢ / ٦) .

٣ ـــ جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٠ ، جد ول (١ / ٢) .

٤ ـــ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٦ ، جدول رقم (١) ،ص ٧ .

* تم استخراج معدل النمو السنوي للسكان وفقا للمعادلة الاتية :

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{P_t}{P_o}} - 1 \right) 100$$

حيث r : معدل النمو السنوي

t : عدد السنوات بين التعدادين. P_o : عدد السكان في التعداد الاول. P_t : عدد السكان في التعداد الاخير.

المصـــدر :

U.N.Demographic Yearbook 1984, 3the ISSUE, NewYork, 1988, P.53.

تعمر طويلا حتى جاء انقلاب عام ١٩٦٨ الذي حكم قادتة العراق حتى الاحتلال الامريكي له عام ٢٠٠٣ .

ومن بيانات الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني الى ٣٣ ،٣٪ للمدة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٧ ثم انخفض الى ١٣ ،٣٪ للمدة ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٧ ويعد المعدل الاخير مرتفعا مقارنة بعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ .

ففي المدة ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٧ انتهج العراق سياسة سكانية تدعو الى رفع معدلات نمو السكان ، فقد اتخذت الدولة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي عدة اجراءات لتحقيق هذا الهدف ، حيث ظهر اهتماما كبيرا بالمستوى الصحي وبالتالي انخفاض معدلات الوفيات ولاسيما وفيات الاطفال الرضع من خلال القيام بعدة اجراءات منها حملات التلقيح الوقائية الدورية للامهات والاطفال والاهتمام بالجانب الغذائي وغيرها ، ثم صدرت عدة تشريعات هدفت الى زيادة الانجاب مثل قرارسلفة المصرف العقاري للمواطنين ذوي الاربعة اطفال فأكثر ، وسلفة الزواج لغير المتزوجين ، وقرار اجازة الامومة للمراة الموظفة عند الولادة والتي تمتد الى سنة كاملة براتب كامل للستة اشهر الاولى ونصف راتب للستة اشهر الاخيرة ، فضلا عن اجازة الحمل والولادة التي تسبق اجازة الامومة ومدتها ٧٢ يوما ، وكذلك قرارات منع تداول حبوب منع الحمل ومنع الاجهاض ، والقرارات الصادرة حول تنظيم عمل المرأة ومراعاة اوضاعها البيولوجية ، وكذلك قرار منح سلفة زواج لكل من يتزوج من ارملة حتى لو كان متزوجا ، وغيرها من الاجراءات المشجعة على الزواج والانجاب بهدف رفع معدل النمو السكاني .

وكان للحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨ اثرا كبيرا في تشجيع الانجاب ورفع معدل النمو السكاني ، اذ كانت الحرب قد اودت بحياة الكثيرين من ابناء العراق ، لذا كانت زيادة الانجاب ضرورة لتعويض تلك الخسائر وتحسبا للقادم منها .

شكل رقم (١)
معدلات النمو السكاني في العراق للمدة ١٩٢٧ ـــ ٢٠٠٢

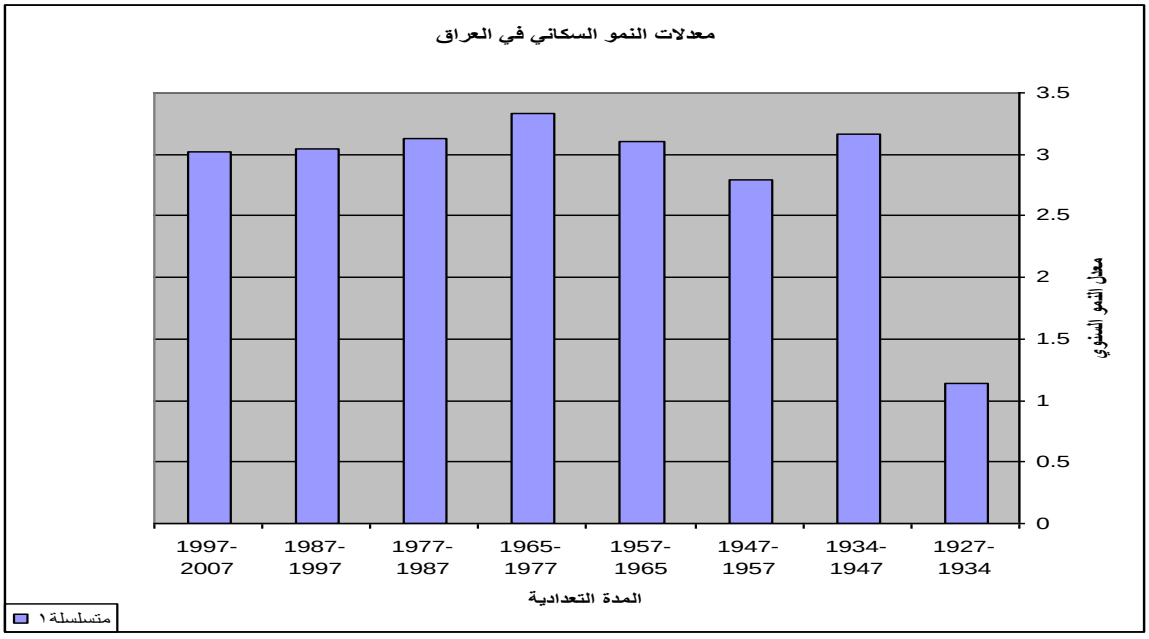

المصدر: بيانات الجدول رقم (١)

ان الاجراءات التي اتخذتها الدولة في ثمانينيات القرن الماضي كانت كفيلة بزيادة معدلات الانجاب وبالتالي رفع معدلات النمو السكاني ، فضلا عن الجانب الاعلامي الذي كان له دور كبير في توجيه السكان نحو زيادة الانجاب سواء بواسطة الاعلام المكتوب او المسموع او المرئي ، وقد عقدت عدة ندوات ومؤتمرات لهذا الغرض كان اهمها الندوة العلمية التي عقدها الاتحاد العام لنساء العراق حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق للمدة ١٠ ـــ ١٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ واشترك فيها عدد كبير من الباحثين .

ومن جانب آخر عملت الدولة على الاهتمام بالجانب الصحي ولاسيما صحة الام والطفل لتقليل الوفيات لاسيما وفيات الاطفال والرضع ، والاهتمام بالخدمات التعليمية ، ودعم اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية ، مما ساهم في انخفاض كلفة تربية الاطفال وتحقيق مستوى معاشي مقبول للاسرة .

اما بعد عام ١٩٨٧ وتحديدا بعد عام ١٩٩٠ حيث فرض الحصار الاقتصادي على العراق آنذاك ،ثم توجيه ضربة عسكرية له عام ١٩٩١ من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها ، مما اثر في الاقتصاد العراقي فقد ساءت الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير وتدنى المستوى المعاشي للاسرة ، وقد اثرت تلك الاوضاع في السياسة السكانية للدولة التي تخلت عن سياسة زيادة الانجاب ورفع معدلات النمو السكاني واعتمدت سياسة عدم التدخل بل تركت ذلك للسكان انفسهم ، وفي الوقت نفسه سمحت الدولة باستخدام وسائل منع الحمل بعد ان كانت ممنوعة في عقد الثمانينات . ونشطت جمعية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية بعد ان كانت مهمشة ، فبلغ عدد النساء المستفيدات من خدمات هذه الجمعية المستخدمات لوسائل منع الحمل ٣٥٥٠٥١ أمرأة في عام ١٩٩٥ .[١٠]

ونتيجة لتلك السياسة السكانية للدولة فضلا عن الاوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة ، وانتشار وساءل منع الحمل ، مما ادى الى انخفاض معدلات الانجاب ، فقد انخفض معدل الانجاب العام في القطر من ٩ ، ١٤٣ بالالف في عام ١٩٨٧ الى ٤ ، ١٤١ بالالف في عام ١٩٩٧ [١١] . ومن جانب آخر ارتفعت معدلات الوفيات لاسيما وفيات الاطفال نتيجة للحصار الاقتصادي الذي شمل الادوية والمستلزمات الصحية الاخرى ، مما ادى الى انخفاض معدل النمو السنوي للسكان والذي بلغ ٠٤ ، ٣ ٪ للمدة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٧ ، على الرغم من ان بعض جوانب السياسة السكانية السابقة ظلت مستمرة مثل اجازة الحمل والولادة واجازة الامومة للمرأة الا انها لم تكن مشجعة لزيادة الانجاب .

اما في المدة ١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٧ فقد استمرت السياسة السكانية للدولة قائمة على عدم التدخل رغم التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في العراق بعد الاحتلال الامريكي له في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ ، ثم قيام دولة العراق الجديد بعد ذلك .

ان الوضع السياسي الغير مستقر الذي يعاني منه العراق حاليا قد اثر في عدم وجود سياسة سكانية واضحة وصريحة ، مما ترك مسؤولية الانجاب للاسرة نفسها وفقا لظروفها الخاصة والظروف المحيطة بها ، ومن جانب آخر لم تتدخل الدولة في تداول واستخدام وسائل منع الحمل التي اصبحت تباع حتى على الارصفة ، وفي الوقت نفسه ازدادت فروع الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية وازداد عدد المستفيدات منها اذ ارتفع عدد المستخدمات لوسائل منع الحمل الحاصلات عليها من منافذ جمعية تنظيم الاسرة الى حوالي ١١٩٥٥٥٦ في عام ٢٠٠٤ ، وارتفع عدد عيادات الصحة الانجابية في العراق ليصل في العام نفسه الى ١١٨ عيادة [١٢] . وهذا قد يوحي الى وجود سياسة سكانية غير معلنة مؤيدة الى تخفيض معدل نمو السكان والذي بلغ للمدة ١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٧ حوالي ٠٢ ، ٣ ٪ (جدول رقم ـــ ١ ـــ) .

ان قيام الدولة بوضع سياسة سكانية ما من خلال وضع برامجها يعد امرا يسيرا الا ان نجاح تلك السياسة وتحقيق النتائج المرجوة منها فذلك امرا في غاية الصعوبة ، اذ يتوقف ذلك النجاح على عدة متغيرات اهمها نجاح الاجهزة والمنظمات الرسمية وغير الرسمية في توضيح برامج السياسة السكانية واقناع السكان بضرورة الاخذ بها اولا ، وعلى ثقافة السكان ووعيهم بأهمية الاخذ بتلك السياسة وهو الامر الاهم ثانيا ، فضلا عن الظروف التي يمر بها البلد والتي لها اثر في ذلك ايضا ، ويضاف الى ذلك ان تغير السياسة السكانية على المدى القصير لم يحقق النتائج المرجوة منها ولاسيما المتعلقة بمسألة تغير النمو السكاني الذي يحتاج الى سنوات طويلة لتحقيق ذلك .

وقد كان للمتعيرات المذكورة اثر كبير في تطبيق ونتائج السياسات السكانية في العراق ولاسيما في مسألة النمو السكاني ، وقد نتج عن التباين المكاني لها بين مناطق العراق اثر واضح في الاختلافات المكانية لمعدلات النمو السكاني فيها سواء على مستوى المحافظات او على مستوى الحضر والريف .

ثالثا: التوزيع المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق

ظهر مما سبق ان للسياسة السكانية المتبعه اثر في معدلات النمو السكاني في العراق ، وقد اظهر الجدول رقم (١)هذه الاختلافات بين مدة واخرى. لكن معدلات النمو لاتختلف زمانيا فحسب وانما هناك اختلافات مكانية بين محافظة واخرى ، ويوضح الجدول رقم (٢) والخريطة رقم(١) معدلات النمو السكاني لمحافظات العراق للمدة ١٩٩٧ ـــــ ٢٠٠٧ .

ففي المدة ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٧ انتهج العراق سياسة سكانية معلنة لرفع معدلات النمو السكاني ، وفي المدة ١٩٨٧ ـــ ١٩٩٧ تخلى العراق عن السياسة السابقة وترك الامر للاسرة العراقية لاسيما بعد عام ١٩٩٠ بل وتغيرت السياسة السكانية الى السماح بدخول واستيراد وسائل تنظيم الاسرة ونشطت جمعية تنظيم الاسرة العراقية وبدات تدعو للاخذ بوسائل منع الحمل ، واستمر الحال في المدة ١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٧ . ففي المدة الاولى ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٧ ظهر ارتفاع في معدلات النمو السكاني في اغلب المحافظات باستثناء محافظة البصرة والتي بلغ فيها معدل النمو السنوي

ـــ ١.٤٤ ٪ نتيجة لهجرة السكان منها بسبب تأثرها المباشر بالحرب العراقية ـ الايرانية ،في الوقت الذي شهدت فيه هذه المحافظة اعلى معدل للنمو السكاني في العراق في المدة اللاحقة ١٩٨٧ ـــ ١٩٩٧ بسبب عودة المهاجرين الى ديارهم بعد توقف الحرب عام ١٩٨٨ .

خريطة (١)

معدلات النمو السكاني في العراق بحسب المحافظات للتعدادات ١٩٨٧،١٩٩٧،٢٠٠٧

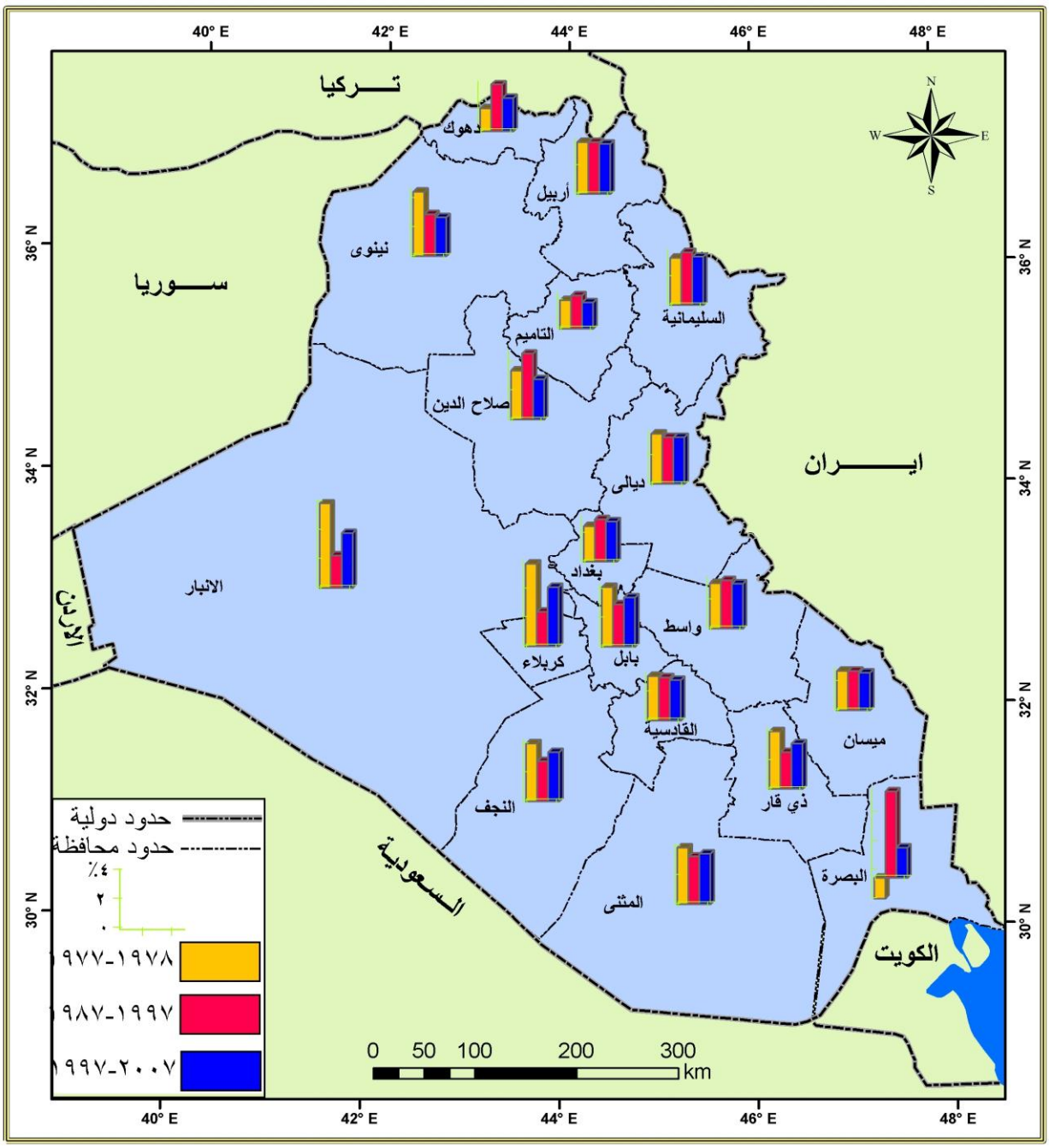

المصدر: جدول رقم (٢)

معدل النمو السنوي السكاني في اغلب المحافظات باستثناء محافظة البصرة والتي بلغ فيها ـــ ١.٤٤ ٪ نتيجة لهجرة السكان منها بسبب تأثرها المباشر بالحرب العراقية ــ الايرانية ،في الوقت الذي شهدت فيه هذه المحافظة اعلى معدل للنمو السكاني في العراق في المدة اللاحقة ١٩٨٧ ـــــ ١٩٩٧ بسبب عودة المهاجرين الى ديارهم بعد توقف الحرب عام ١٩٨٨ .

ان ارتفاع معدلات النمو السكاني في محافظات العراق في المدة ١٩٧٧ ـــ ١٩٨٧ نتج عن السياسة السكانية الداعية الى رفع تملك المعدلات ، اما اختلاف معدلات النمو بين محافظة واخرى فيرجع ذلك الى اختلاف خصائص السكان بين المحافظات ولاسيما تعليمهم وظروفهم الاقتصادية وكذلك البيئة من حضر وريف ،حيث يرتفع معدل النمو السكاني في المحافظات التي ترتفع فيها نسبة سكان الريف لما لخصائص هؤلاء السكان من اثر في زيادة معدلات الانجاب والتي تتمثل بانخفاض مستويات التعليم وانخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل الوظيفي وسيادة التقاليد الداعية لحجم الاسرة الكبير وما شابه ذلك .

اما في المدة ١٩٨٧ ـــ ١٩٩٧ ظهر تراجعا في معدلات النمو في اغلب المحافظات فقد ظهر هذا الانخفاض في عشر محافظات أي بنسبة ٥٥.٥ ٪ من محافظات القطر مع وجود اختلافات مكانية في معدلات النمو بين محافظة واخرى ويرجع ذلك الى اختلاف مدى استيعاب السكان لتغير السياسة السكانية من سياسة داعية الى رفع معدلات النمو الى تراجع الدولة عنها وانتشار وسائل منع الحمل وثقافة تنظيم الاسرة التي اخذ دورها ينشط منذ تسعينيات القرن الماضي . وقد استمر هذا الانخفاض في معدلات النمو السكاني في العراق في المدة ١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٧ فقد انخفضت معدلات النمو في احدى عشرة محافظة عن المدة التعدادية ١٩٨٧ ـــ ١٩٩٧ أي ان الانخفاض ظهر في ٦١.١ ٪ من مجموع محافظات العراق .

الخاتمة

يعد العراق من الدول النامية التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة لم يستثمر منها الا الشيء البسيط ، وقد ورث العراق بعد ان اصبح دولة عام ١٩٢١ في ظل الاحتلال البريطاني ومن ثم تحقيق استقلاله في خمسينيات القرن الماضي الكثير من المشكلات السكانية التي يصعب التغلب عليها بسهولة ، فمعدلات المواليد مرتفعة جدا ومعدلات الوفيات مرتفعة ايضا ، وانتشار التخلف والامية ،وغيرها من المشكلات التي نتج عنها معدلات نمو سكاني غير مستقرة ، فضلا عن الاوضاع السياسية الغير مستقرة ، مما اثر في عدم وجود سياسة سكانية واضحة تعمل على تنظيم نمو السكان وفقا للموارد المتاحة وعلى المدى الطويل . ومن خلال دراسة السياسة السكانية في العراق للمدة ١٩٧٧ ــ ٢٠٠٧ واثرها في نمو السكان تم التوصل الى الاستنتاجات التالية :

١ ــ السياسة السكانية في العراق متغيرة على المدى القصير، فقد تغيرت من سياسة سكانية تعمل على رفع معدلات نمو السكان في ثمانينيات القرن الماضي الى سياسة عدم التدخل وتركت ذلك للسكان انفسهم في عقد التسعينات ، ثم فسح المجال امام دخول وسائل منع الحمل الى البلد بشكل كبير جدا في الوقت الحاضر ، مما يوحي الى تبني سياسة سكانية تشجع تخفيض معدلات النمو .

٢ ــ ارتبطت التغيرات في السياسة السكانية للعراق بالمؤثرات الخارجية اكثر من ارتباطها بالموارد المتاحة ومدى تحقيق التنمية الشاملة ، فقد تاثرت بالحرب العراقية ــ الايرانية ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨ ووجهت السياسة السكانية نحو رفع معدلات النمو السكاني . ثم تراجعت عن ذلك واستبدات بسياسة عدم التدخل بعد عام ١٩٩٠ حيث بداية التهديد الامريكي للعراق والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في العام نفسه .

٣ ــ تاثر معدل نمو السكان بالتغيرات الحاصلة في السياسة السكانية فتغير انسجاما معها على الرغم من ان هذا التغير لم يكن كبيرا ، فبعد ان كان معدل النمو ١٣ ، ٣٪ للمدة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٧ متفقا

مع السياسة الداعية الى رفع معدلات النمو اصبح ٤٠، ٣٪ للمدة ١٩٨٧ ــ ١٩٩٧ متاثرا بسياسة عدم التدخل او عدم التشجيع ، مما يدل على ان للسياسة السكانية اثر في تحديد معدل النمو السكاني المرغوب .

٤ ــ ان عدم وجود استجابة كبيرة في تغير معدل نمو السكان في العراق للتغير الحاصل في السياسة السكانية فيه ناتج عن عدم تفهم السكان لاهمية السياسة السكانية وعدم ادراك الكثير منهم لاهمية تنظيم الاسرة ، لاسيما وان الدولة تستهدف الانجاب بالدرجة الاساس عند وضعها سياسة سكانية هدفها التأثير في معدل نمو السكان .

٥ ــ ان تطبيق أية سياسة سكانية ولاسيما مايتعلق منها بالنمو السكاني يتطلب وجود ظروف ملائمة لذلك ، والنمو السكاني يتاثر بعدة مؤثرات اجتماعية واقتصادية وبيئية يصعب تغييرها بسهولة وعلىمدى قصير ، لذلك يلاحظ ان تغير نمو السكان في العراق لم يكن كبيرا رغم تغير السياسة السكانية فيه وذلك لعدم وجود تغيرات واضحة في العوامل المؤثرة فيه . فعلى سبيل المثال ان السياسة السكانية الحالية قائمة على عدم التدخل في نمو السكان او الانجاب بل قد يكون العكس تعمل على تخفيضه ،ولكن معظم الظروف الموجودة تساعد على رفع الانجاب مثل انخفاض مستوى التعليم لاسيما تعليم المراة وانخفاض مستوى الثقافة الانجابية وسيادة القيم المشجعة على زيادة الانجاب ولاسيما في الريف .

٦ ــ يعتمد العراق في بياناته السكانية على التعدادات السكانية بالدرجة الاساس والتي تجرى كل ١٠ سنوات ، وفي بعض الاحيان تكون البيانات غير دقيقة بل تعتريها بعض الاخطاء سواء المتعمدة او غير المتعمدة ، مما يؤثر سلبا في تخطيط السياسات السكانية ونتائجها .

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها وضعت بعض المقترحات التي تهدف الى تنظيم نمو السكان الذي يعد مرتفعا من خلال وضع سياسة سكانية صريحة لتحقيق مستوى افضل لحياة السكان مستقبلا ، واهمها ماياتي :

١ ــ ينبغي العمل على وضع سياسة سكانية واضحة ومعلنة وطويلة الامد لان عدم وجود مثل هذه السياسة قد يفضي الى وجود تغيرات سكانية غير مرغوبة .

٢ ــ يفضل ان ياخذ العراق بسياسة سكانية قائمة على تخفيض معدل نمو السكان فيه ، فهو يتمتع بحجم سكاني مقبول طالما ان بعض موارده لم تستغل والبعض الاخر لم يستغل بشكل امثل لحد الان واقتصاده متراجع بشكل كبير، بسبب الحروب التي دمرت البنى التحتية للاقتصاد ، والبطالة منتشرة بين الشباب ومستوى المعيشة متدن عند النسبة الغالبة من السكان . ويمكن الحصول على معدل نمو سكاني منخفض من خلال التركيز على تخفيض معدلات الانجاب بشكل تدريجي .

٣ ــ ينبغي التوسع في نشر مكاتب الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية لتشمل كل مناطق العراق بحضره وريفه ، وتوفير جميع مستلزمات الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة اذ ان لها دور فعال وكبير في تحقيق معدل انجاب مرغوب فيه ، والعمل على تشديد الرقابة على دخول وسائل منع الحمل وحصر استيرادها بوزارة الصحة ومن المناشيء العالمية الموثوقة ومنع تداولها في غير المنافذ الصحية ، لما له من اثر كبير في صحة المجتمع .

٤ ــ الاهتمام بشكل جدي بمسألة التعليم الالزامي والقضاء على الامية ، اذ ان التعليم يعد من اهم العوامل المؤثرة في معدل نمو السكان ، وهو اداة مهمة لتطبيق اية سياسة سكانية . وكذلك ينبغي الاهتمام بتوفير الخدمات المختلفة للسكان في حضر وريف العراق لما لها من اثر في تحقيق تغيرات سكانية مرغوبة .

٥ ــ ينبغي العمل على فتح مكاتب ديموغرافية بحيث يشمل ذلك جميع مناطق العراق وعلى مستوى الوحدة الادارية الاصغر (الناحية) ، تهتم بتوفيرقاعدة بيانات سكانية تحدث باستمرار ، لما لها من اهمية كبيرة في معرفة التغيرات السكانية الحاصلة ، فضلا عن انه يساعد على وضع سياسة سكانية صحيحة . وينبغي الاهتمام في اجراء التعدادات السكانية الدورية في مواعيدها المحددة ، ولكون تعداد عام ٢٠٠٧ لم يجرى بسبب الظروف الامنية المرتبكة الذي يمر بها القطر لذا ينبغي اجراء التعداد في اقرب وقت ممكن .

هوامش البحث

(١) د.عبد علي الخفاف،السياسات السكانية في الوطن العربي،ط١،دار جامعة عدن للطباعة والنشر،عدن،٢٠٠١،ص١٥.

(٢) لوري س . اشفورد ، سياسات سكانية جديدة : دفع صحة المراة وحقوقها قدما ، ترجمة عبدالله رجب القدسي ، النشرة السكانية ،اللجنة الوطنية للسكان في الاردن ،المجلد ٥٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٤ .

(٣) محمد فاعور ، خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة : السياسات السكانية في الدول العربية ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ،نيويورك ، ١٩٩٩ ، ص ٣ .

(٤) لوري س . اشفورد ، مصدر سابق ، ص ٤ .

(٥) لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، السياسات السكانية والسمات الديمغرافية في البلدان العربية ، مطبوعات الامم المتحدة ، ٢٠٠٣ ، ص ١ .

(٦) لوري س . اشفورد ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(٧) محمد فاعور ، مصدر سابق ، ص ٣ .

(٨) احمد سامي الدعبوسي،التنمية والسكان، ط١،داراجنادين للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٧ ،ص١٤٢ – ١٥٠.

(٩) د.عباس فاضل السعدي،سكان الوطن العربي ــ دراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠١،ص١٤٨.

(١٠) جمهورية العراق ،جمعية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية ،احصائية تقديم الخدمات ، ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٤ ، جداول غير منشورة .

- للمزيد من التفاصيل حول تلك التشريعات انظر :

ـــ الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، الاعداد : ٢٦٥٦ في ١٩٧٨ و ٢٨٠٤ في ١٩٨٠ .

ـــ الجمهورية العراقية ، صحيفة الجمهورية ،العدد ٧٠٢١ في ٧ كانون اول ١٩٨٠ .

ـــ د. عباس فاضل السعدي ، " التباين الاقليمي لمقاييس الخصوبة وعلاقتها بتعليم المراة في العراق " ،الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٧٧ ــ ٨٢ .

ـــ د. عبد علي الخفاف ،" الاعتبارات الستراتيجية لسياسة زيادة الانجاب في العراق " ، الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٢٣ ــ ٢٦ .

ـــ د. زكية عبد الفتاح العماري ،" التشريعات الاجتماعية لدعم الاسرة والانجاب "، الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٣ ــ ٥٠ .

(١١) حسين عذاب الجبوري ، التحليل المكاني لاثر التعليم في الخصوبة السكانية في محافظات الفرات الاوسط للمدة ١٩٧٧ ــ٢٠٠٥ ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ .

(١٢) جمهورية العراق ، جمعية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية ، مصدر سابق.

مصادر البحث

١ ـــ احمد سامي الدعبوسي،التنمية والسكان، ط١،داراجنادين للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٧
٢ ـــ اشفورد ، لوري س . ، سياسات سكانية جديدة : دفع صحة المراة وحقوقها قدما ، ترجمة عبدالله رجب القدسي ، النشرة السكانية ،اللجنة الوطنية للسكان في الاردن ،المجلد ٥٦ ، العدد ١ ، ٢٠٠١ .
٣ ـــ الجبوري ، حسين عذاب ، التحليل المكاني لاثر التعليم في الخصوبة السكانية في محافظات الفرات الاوسط للمدة ١٩٧٧ ــ٢٠٠٥ ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٧.
٤ ـــ الخفاف ، د. عبد علي ،" الاعتبارات الستراتيجية لسياسة زيادة الانجاب في العراق " ، الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨٧.
٥ ـــ د.عبد علي الخفاف،السياسات السكانية في الوطن العربي،ط١،دار جامعة عدن للطباعة والنشر،عدن،٢٠٠١،ص١٥.
٦ ـــ د.عباس فاضل السعدي،سكان الوطن العربي ــ دراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠١،ص١٤
٧ـــ السعدي ، د. عباس فاضل ، " التباين الاقليمي لمقاييس الخصوبة وعلاقتها بتعليم المراة في العراق " ،الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، .١٩٨٧
٨ ـــ العماري ، د. زكية عبد الفتاح ،" التشريعات الاجتماعية لدعم الاسرة والانجاب "، الندوة العلمية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ، ١٩٨٧.
٩ ـــ فاعور ، محمد ، خمس سنوات بعد مؤتمر القاهرة : السياسات السكانية في الدول العربية ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ،نيويورك ، ١٩٩٩ .
١٠ ـــ لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، السياسات السكانية والسمات الديمغرافية في البلدان العربية ، مطبوعات الامم المتحدة ، ٢٠٠٣.
١١ ـــ جمهورية العراق ،جمعية الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة العراقية ،احصائية تقديم الخدمات ، ١٩٩٥ ــ ٢٠٠٤ .
١٢ ـــ الجمهورية العراقية ، صحيفة الجمهورية ،العدد ٧٠٢١ في ٧ كانون اول ١٩٨٠ .
١٣ ـــ الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٩.
١٤ ـــ الجمهورية العراقية ، وزارة العدل ، الوقائع العراقية ، الاعداد : ٢٦٥٦ في ١٩٧٨ و ٢٨٠٤ في ١٩٨٠ .
١٥ ـــ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٦ .
١٦ ـــ جمهورية العراق ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٠ .
17. U. N. Demographic Yearbook 1984 , 3the ISSUE , NewYork , 1988.

Abstract

The Population Policy in Iraq and Its Impact on Its Population Growth for the period (1977-2007)

This paper aims at studying the population policy in Iraq showing its impact on its population growth rates for the period (1977-2007).

The researcher has defined the concept of population policy and the international and Arabic tendency to adopt it in that period. He also studied the rates of the population growth for the same period and showed the impact of the adopted population policy on these rates.

It has been found that the population policy adopted in Iraq has witnessed some changes. Meanwhile the policy has encouraged to raise the population growth for the period (1977-1987), it decided not to interfere and leave the decision for the people themselves after 1990.As a result for this, the rate of the population growth has decreed from 3,13% for the period (1977-1987) to 3,04% for the period (1987-1997).

It also has been found that the political and economical conditions in Iraq has effected greatly the type of population adopted in that country, while the available natural sources and the capacities to exploit them played no role in this.